رسالتان نفيستان
في الرد على القائلين
بأن القراءة هي عين المقروء
وأن التلاوة هي عين المتلو

دراسة وتحقيق

الدكتور: خالد حماد حمود العدواني

الأستاذ المشارك في كلية التربية الأساسية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، الحمد لله حمدًا يوافي نعمه ويكافئ مزيده، سبحانك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك، فلك الحمد حتى ترضى، وأصلي وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين، اللهم صل وسلم عليه كلما ذكرك الذاكرون، وصل وسلم عليه كلما غفل عن ذكره الغافلون، وعلى آله وصحبه أجمعين.

فقد أكرمني الله تعالى بالعثور على رسالتين مخطوطتين نفيستين، لإمامين من أئمة الهدى جليلين، وهما: الإمام الفقيه عالم القيروان وشيخ المالكية في زمانه: أبو محمد عبد الله بن إسحاق ابن التبَّان، المتوفى سنة: ٣٧١هـ، والإمام المتكلم رافع راية علم الكلام في زمانه: أبو الحجاج يوسف بن موسى الكلبي الضرير السرقسطي، المتوفى سنة: ٥٢٠هـ.

والرسالتان تتحدثان عن موضوع واحد، وهو الرد على من يقول: "إن القراءة هي عين المقروء، وإن التلاوة هي عين المتلو، وهذه المسألة في الحقيقة هي أثر من آثار الخلاف الواقع بين العلماء في حقيقة الكلام الإلهي، وقد اقتفى هذان الإمامان طريقةَ الشيخ أبي الحسن الأشعري في معالجة هذه المسألة، وأوردا الدلائل الشرعية والعقلية في تأييد ما ذهبا إليه.

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية هذا البحث في عدة جوانب:

الجانب الأول: أهمية القضية التي تتعرض لها الرسالتان المخطوطتان، وهي مسألة: هل القراءة هي عين المقروء أم غيره؟ وهل التلاوة هي عين المتلو أم غيره؟

الجانب الثاني: أهمية الشخصيتين المؤلفتين لهاتين الرسالتين، فابن التبان هو أحد أعيان العلماء في القيروان في القرن الرابع الهجري، وهو من العلماء الذين ضُربت إليه أكباد الإبل من الأمصار؛ لعلمه بالذب عن مذهب أهل الحجاز ومصر ومذهب مالك، كما وصفه بذلك القاضي عياض[1]، وناهيك بها شهادة منه، وأبو الحجاج الضرير السرقسطي هو أحد أعيان العلماء في الأندلس والمغرب الأقصى، "وكان من أهل التبحر والتقدم في علم التوحيد والاعتقادات، وهو آخر أئمة المغرب فيه"، كما وصفه بذلك ابن بشكوال[2].

الجانب الثالث: الزمان والمكان اللذان أُلِّفت فيها الرسالتان، فابن التبان من أعيان علماء القيروان حاضرة، وحاضنة العلم في المغرب في ذلك الزمان، وهو من أعيان علماء القرن الرابع الهجري، فوفاته كانت في سنة: ٣٧١هـ، أي: بعد وفاة الشيخ أبي الحسن الأشعري بما يقرب من خمسين عاما، وفي ذلك أعظم دلالة على سرعة انتشار مذهب الأشعري

---

(١) انظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض ٦/٢٤٨.

(٢) انظر: الصلة ٢/٣٣١.

في المغرب، وأعظم دلالة على تقبل علماء القيروان لآراء الإمام الأشعري، وأما أبو الحجاج فهو أحد أعيان علماء القرن الخامس وبداية القرن السادس في الأندلس والمغرب الأقصى، وفي ذلك أيضًا أعظم دلالة على انتشار مذهب أبي الحسن في الأندلس والمغرب الأقصى.

الجانب الرابع: أن رسالة ابن التبان هذه هي أول أثر علمي يُنشر له، ولم يكن معروفًا أن له رسالة في علم التوحيد والكلام، وكذلك بالنسبة إلى الإمام أبي الحجاج الضرير، فلم يكن معروفًا أن له رسالة في هذه المسألة على الخصوص، وإنما له منظومتان في علم الكلام، سيأتي الحديث عنهما.

الدراسات السابقة:

بما أن هذا أول نشر علمي لهاتين الرسالتين على الإطلاق، فلا يتصور وجود دراسات سابقة لبحثنا هذا.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث في هذا الموضوع أن تكون خطة البحث مكونة من:

المقدمة

تمهيد عام حول مسألة: هل القراءة أو التلاوة هي عين المقروء والمتلو أم لا؟

قسم الدراسة، ويتكون من ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بمؤلفي الرسالتين.

المبحث الثاني: التعريف بالرسالتين.

المبحث الثالث: وصف النسخ الخطية للرسالتين مع بيان منهج التحقيق.

قسم التحقيق، وفيه النص المحقق لكلا الرسالتين.

الخاتمة، وفيها أهم نتائج البحث.

قائمة المصادر والمراجع.

هذا وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

تمهيد عام حول المسألة

يعتبر البحث عن حقيقة كلام الله تعالى من أشكل المسائل الكلامية، ومن أعمق الأبحاث الاعتقادية، ومن أكثر الأفكار العقدية إثارة للخلاف والنزاع في تاريخ علم الكلام، بل لعلنا لا نعدو عين الحقيقة إن قلنا: إن الاختلاف في بيان حقيقة الكلام الإلهي هو أعظم اختلاف فكري كلامي حدث في بداية عصر نشأة العلوم الإسلامية وتدوينها، وقد استتبع الخلاف في هذه المسألة آثارًا كبيرة على الواقع العلمي والسياسي والاجتماعي في ذلك العصر وما يليه، إلى عصرنا هذا.

وما هاتان الرسالتان المغربيتان التي قمت بخدمتهما إلا أثر من آثار الاختلاف في هذه المسألة في المغرب الإسلامي في القرن الرابع وما بعده.

ويمكن أن نقسم اتجاهات المتكلمين في بيان حقيقة كلام الله تعالى إلى اتجاهين رئيسين:

الاتجـــاه الأول: أن حقيقة الكلام الإلهي هو الحروف المنتظمة والمؤلفة، والكلمات اللفظية الدالة على المعاني.

وهذا الاتجاه يمثله كلٌّ من: المعتزلة، والسالمية، والحنابلة على ما اشتهر عنهم، والكرامية، وابن تيمية ومن تبعه من الحنابلة المتأخرين، لكنهم بعد اتفاقهم هذا اختلفوا في أمرين: في قدم الكلام وحدوثه، وفي

قيامه بالله تعالى[1].

الاتجاه الثاني: أن حقيقة الكلام الإلهي هو أنه صفة أزلية قائمة بذاته تعالى، ليست بحرف ولا صوت، منزهة عن التقدم والتأخر ولوازم الكلام اللفظي، ومنزهة عن السكوت النفسي وعن الآفة الباطنية.

وهذا الاتجاه يمثله كلٌّ من الأشاعرة والماتريدية ومن وافقهما[2].

ومسألة: "هل القراءة هي عين المقروء أم غيره؟ وهل التلاوة هي عين المتلو أم غيره؟" هي أثر من آثار الخلاف في تعيين وتبيين حقيقة كلام الله سبحانه وتعالى.

فالمشهور عن الحنابلة وأهل الظاهر أنهم يقولون بأن القراءة عين المقروء، والتلاوة عين المتلو[3]؛ وذلك مبني على ما ذهبوا إليه من أن كلام الله تعالى هو الحروف والأصوات.

ويعلق الإمام أبو القاسم الأنصاري على سبب اختيار بعض الأئمة من

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر: المحيط بالتكليف للقاضي عبد الجبار ص٣٠٦، شرح الأصول الخمسة ص٥٢٧، شرح العقيدة الأصفهانية لابن تيمية ص٥٩، شرح المقاصد للتفتازاني ٢/٩٩، شرح المواقف للجرجاني ٣/٧٧، نجاة الخلف في اعتقاد السلف للشيخ عثمان النجدي ص٣٥، القول السديد في علم التوحيد للشيخ محمود أبو دقيقة ٢/٤٧.

(٢) لمزيد من التفصيل انظر: الإنصاف للباقلاني ص٧١، أصول الدين للبغدادي ص١٠٦، البداية في أصول الدين للصابوني ص٦٠، نهاية الأقدام للشهرستاني ص٢٦٨، شرح المقاصد للتفتازاني ٢/٩٩، القول السديد للشيخ أبي دقيقة ٢/٤٩.

(٣) انظر: الإيضاح في أصول الدين لابن الزاغوني ص٤١٢، المعتمد في أصول الدين لأبي يعلى الحنبلي ص٨٨.

أهل الظاهر لهذا الرأي بقوله: "وأئمة أهل الظاهر لم يبحثوا عن هذه الدقائق، وأطلقوا القول إطلاقًا، كما حكينا عنهم، وكان الأولى ممن من يسلك مسلكهم أن يستن بسنتهم، ويقول: إن القرآن كلام الله تعالى، وهو الذي يقرؤه القارئ، وهو المكتوب في المصاحف المحفوظ في الصدور، وهو كلام الله تعالى وصفته، من غير تفصيل ولا تكييف"(١).

وفي المقابل ذهب الأشاعرة ومن وافقهم إلى أن القراءة غير المقروء والتلاوة غير المتلو(٢)، "فالكلام القديم الموجود بذات الرب تعالى مقروء بألسنتنا، محفوظ في صدورنا، مكتوب في مصاحفنا، غير حال في شيء من ذلك، وإنما يحل في الألسنة ذكر له، وفي الصدور علم به، وفي المصاحف رسم دال عليه، والذكر والعلم والدلالة غير المذكور والمعلوم والمدلول عليه، وهذا كما أن الله سبحانه مذكور بالألسنة معلوم بالقلوب مكتوب في المصاحف، غير حالٍّ في شيء من ذلك"(٣).

والرسالتان اللتان نقدم لهما الآن مؤلفتان خصوصًا في هذه المسألة، وقَصْدُ مؤلفيهما من تأليفهما الرد على بعض أهل الظاهر ممن يرى أن القراءة هي عين المقروء والتلاوة عين المتلو، ولم يتنبه إلى ما في هذا القول من الاضطراب ومخالفة القرآن والسنة والإجماع واللغة والعقل، كما هو مذكور ومسطور في ثنايا الرسالتين.

---

(١) انظر: شرح الإرشاد لأبي القاسم الأنصاري (مخطوط) لوحة: (١٢٦).

(٢) انظر: الإرشاد لإمام الحرمين ص١٣٠، الكتاب المتوسط في الاعتقاد لابن العربي ص٢٢٨.

(٣) ما بين علامتي التنصيص مقتبس من كلام أبي الحجاج في رسالته موضع التحقيق.

يبين أبو الحجاج الضرير أن الكلام في هذه المسألة مبني على تسع مقدمات، لا بد أن يتنبه لها الباحث في هذه المسألة، وهذه المقدمات هي:

المقدمة الأولى: أن الكلام في عرف أهل اللغة مرادف للقول، وأن الكلام في اصطلاح المتكلمين – على التعريف المختار – هو: "الصفة التي ينتفي الخرس والسكوت لوجودها بذاته".

المقدمة الثانية: أن اسم "الكلام" له إطلاقان يدل عليهما الدلائل اللغوية والدلائل العقلية، فقد يطلق "الكلام" ويراد به المعنى القائم بالنفس، وقد يطلق ويراد به الحروف الدالة على المعنى القائم بالنفس.

المقدمة الثالثة: أن الحروف هي الأصوات المقطعة المتعاقبة، التي لا يوجد صوت منها إلا بانعدام سابقه، ولأجل ذلك فلا يمكن أن تكون قديمة، وعليه فالحروف حادثة، وكل ما اتصف بها فهو حادث.

المقدمة الرابعة: أن الكلام لا يقوم بنفسه؛ وذلك لاستحال قيام الصفات والأعراض والمعاني بأنفسها، وعليه: فلا يصح وجود كلام قائم بنفسه من غير قيامه بمتكلم.

المقدمة الخامسة: أن الكلام لا يصح انتقاله من موصوف إلى موصوف آخر، ومن محل إلى محل آخر؛ وذلك لأنه يوجب قيام الكلام بنفسه وقيام الصفات به، وكل ذلك مستحيل.

المقدمة السادسة: أنه لا يمكن أن يتصف المتكلم بخاص وصف الكلام إلا إذا قام به الكلام، فلا يمكن أن يكون آمرًا وناهيًا ومخبرًا إلا إذا قام به الكلام الذي هو أمر أو نهي أو خبر، فلا يمكن أن يكون المتكلم

آمرا لأجل كلام أمر قام بغيره، كما لا يمكن أن يكون العالم عالماً لأجل علم قام بغيره، أو يكون متحركًا لأجل حركة قامت بغيره.

المقدمة السابعة: أن المتكلم هو من وُجد بذاته الكلام، لا من فعل الكلام.

المقدمة الثامنة: أن الأمة أجمعت على أن الله تعالى كلامًا، لكنهم اختلفوا في قدمه وحدوثه، فذهب إلى القول بقدمه كافة أهل السنة، وذهب إلى القول بحدوثه المعتزلة ومن وافقهم.

المقدمة التاسعة: أن الله سبحانه لم يزل متكلمًا بكلام نفسه، كما أنه لم يزل عالماً بعلمه الموجود بذاته، وأن كلامه لا مثل له من كلام خلقه، كما أنه لا مثل للمتكلِّم به، وأنه خارج عن ضروب اللغات مباين لجميع الحروف والأصوات.

بعد ذلك يشرع أبو الحجاج في إيراد الدلائل على أن القراءة هي غير المقروء والتلاوة هي غير المتلو، وتتنوع دلائله إلى دلائل ثمانية من كل من العقل والكتاب والسنة وإجماع الأمة واللغة، فيذكر ثمانية أدلة من العقل، وثمانية أدلة من القرآن، وثمانية أدلة من السنة، وثمانية أدلة من إجماع الأمة، وثمانية أدلة من اللغة.

وابن التبان موافق لأبي الحجاج في الاستدلال على مقصوده بدلائل الكتاب والسنة والإجماع واللغة، إلا أن ابن التبان لم يتعرض لدلائل العقل في احتجاجه على أن القراءة غير المقروء.

قسم الدراسة

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بمؤلفي الرسالتين

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بابن التبان[1]

أولا: اسمه ونسبه:

هو: أبو محمد عبد الله بن إسحاق ابن التبَّان.

مولده:

ولد رحمه الله تعالى سنة إحدى عشرة وثلاثمائة[2].

ثالثا: نشأته واشتغاله بالعلم:

قال القاضي عياض: ذُكر أنه قال: كنت أول ابتدائي أدرس الليل كله، فكانت أمي تنهاني عن القراءة بالليل، فكنت آخذ المصباح وأجعله تحت الجفنة، فإذا رقدتْ، أخرجتُ المصباح وأقبلت على الدرس، وكان كثير

(١) انظر في ترجمته: ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض ٢٤٨/٦، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان للدباغ ٨٨/٣، سير أعلام النبلاء للذهبي ٣١٩/١٦، تاريخ الإسلام للذهبي ٣٦٠/١٥، العبر في خبر من غبر للذهبي ٣٦٦/٢، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون ص٤٣١، شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد ٣٨٥/٤، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد مخلوف ص٩٥.

(٢) انظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض ٢٥٧/٦.

الدرس، ذكر أنه درس كتابًا ألف مرة[١].

رابعا: شيوخه:

لم يذكر في ترجمته إلا شيخ واحد من شيوخه، وهو أبو بكر ابن اللباد، المتوفى سنة: ثلاث وثلاثين وثلاثمائة، وصفه الذهبي بأنه مفتي المغرب وأنه بحر من بحور العلم[٢].

خامسا: تلاميذه:

قال القاضي عياض: سمع منه أبو القاسم المنستيري، ومحمد بن إدريس بن الناظور، وأبو محمد بن يوسف الحجي، وأبو عبد الله الخراط، وابن اللبيدي[٣].

سادسا: مؤلفاته:

ذكر الشيخ مخلوف في ترجمته: أنه ألَّف كتابًا في النوازل[٤].

سابعا: وفاته:

قال القاضي عياض: وتوفي رحمه الله يوم الاثنين، لاثنتي عشرة ليلة خلت من جمادى الآخرة، سنة: إحدى وسبعين وثلاثمائة، وصلى عليه القاضي محمد بن عبد الله بن هاشم، وخرج الناس لجنازته من ثلث الليل،

(١) انظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض ٦/٢٤٩.
(٢) انظر: سير أعلام النبلاء ١٥/٣٦٠.
(٣) انظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض ٦/٢٤٨.
(٤) انظر: شجرة النور الزكية ص٩٦.

حتى ضاقت بهم الشوارع، وفاضوا في الصحراء غدوة الثلاثاء[١].

ثامنا: أقوال العلماء فيه:

قال القاضي عياض: "الفقيه الإمام، كان من العلماء الراسخين والفقهاء المبرزين، ضُربت إليه أكباد الإبل من الأمصار؛ لعلمه بالذب عن مذهب أهل الحجاز ومصر ومذهب مالك، وكان من أحفظ الناس بالقرآن والتفنن في علومه، والتكلم على أصول الدين، مع فصاحة لسان، وكان مستجاب الدعوة، رقيق القلب، غزير الدمعة، وكان من الحفاظ، وكان يميل إلى الرقة وحكايات الصالحين، عالما باللغة والنحو والحساب والنجوم"[٢].

وقال أبو الحسن القابسي: "رحمك الله يا أبا محمد، فلقد كنت تغار على المذهب، وتذب عن الشريعة"[٣].

وقال أبو عمران الفقيه: "ذُكِرَ: أنه كان فصيح اللسان، حافظا للقرآن، بعيدًا من الرياء والتصنع"[٤].

وقال الذهبي: "عالم القيروان وشيخ المالكية"[٥].

وقال الشيخ مخلوف: "إمام الفقهاء الراسخين والعلماء المبرزين، المتفنن في العلوم، الحافظ، المجاب الدعوة ..... كان من أحفظ الناس بالقرآنِ متفننا في علومه وعلمِ الكلام، مع فصاحة اللسان"[٦].

---

(١) انظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض ٦/٢٥٧.

(٢) انظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض ٦/٢٤٨.

(٣) انظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض ٦/٢٤٨.

(٤) انظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض ٦/٢٤٨.

(٥) انظر: سير أعلام النبلاء ١٦/٣١٩.

(٦) انظر: شجرة النور الزكية ص٩٥.

المطلب الثاني

التعريف بأبي الحجاج الضرير السرقسطي[1]

أولا: اسمه ونسبه:

هو: أبو الحجاج يوسف بن موسى الكلبي الضرير.

ثانيا: مولده:

ولد في سرقسطة[2] شرق الأندلس، ولم يذكر أحد من مترجميه سنة ولادته، ولكن الراجح – كما يرى محققو كتاب التنبيه لأبي الحجاج – أنه ولد في أواسط القرن الخامس الهجري، ودللوا على ذلك بأنه تتلمذ على الإمام أبي بكر الحضرمي المرادي المتوفى سنة: ٤٨٩هـ[3].

ثالثا: نشأته واشتغاله بالعلم:

سكن أبو الحجاج مراكش وسبتة، وتردد بالأندلس والمغرب، واشتغل بعلم الكلام على مذهب الإمام أبي الحسن الأشعري، وكان آخر المشتغلين بعلم الكلام في المغرب، كما يرى القاضي عياض[4]. وغلب عليه الزهد في

---

(١) انظر في ترجمته: الغنية للقاضي عياض ص٢٢٦، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس لابن بشكوال ٣٣١/٢، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس ص٤٩٢، أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض للمقري ١٦١/٣، التشوف إلى رجال التصوف لابن الزيات ص١٠٥، الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام للسملالي ١٢/٤، بغية الوعاة للسيوطي ٣٦٢/٢، الأعلام للزركلي ٢٥٤/٨.

(٢) انظر: التشوف لابن الزيات ص١٠٥.

(٣) انظر: مقدمة تحقيق كتاب التنبيه والإرشاد في علم الاعتقاد لأبي الحجاج ص٢٢.

(٤) انظر: الغنية للقاضي عياض ص٢٢٦.

الدنيا وأهلها، وكان لباسه الخشن من الصوف[١].

رابعا: **شيوخه**:

تتلمذ أبو الحجاج على عدة من الشيوخ الأعلام، منهم: الإمام أبو بكر المرادي الحضرمي، الموصوف بأنه أول من أدخل علوم الاعتقاد إلى المغرب الأقصى[٢]، المتوفى سنة: ٤٨٩هـ، وبه اختص وعليه تخرج. ومنهم: أبو مروان عبد الملك بن سراج، وأبو علي الجياني، وغيرهم.

خامسا: **تلاميذه**:

أخذ عن أبي الحجاج طلبة كثر، من أشهرهم القاضي عياض المتوفى سنة: ٥٤٤هـ، وقد ذكره من ضمن شيوخه في فهرست شيوخه المسمى بالغنية[٣].

سادسا: **مؤلفاته**:

قال ابن بشكوال: له تصانيف حسان وأراجيز كثيرة[٤]، ولكن لم يذكر مترجموه من مؤلفاته إلا منظومتين في علم الكلام: صغرى وكبرى، قال القاضي عياض: "قرأت عليه أرجوزته الصغرى التي ألف في الاعتقادات، وحدثني بالكبرى"[٥].

---

(١) انظر: التشوف لابن الزيات ص١٠٦.

(٢) انظر: أزهار الرياض للمقري ٣/١٦١.

(٣) انظر: الغنية ص٢٢٦.

(٤) انظر: الصلة ٢/٣٣١.

(٥) انظر: الغنية ص٢٢٦.

والمنظومة الكبرى هي المسماة بـ: "التنبيه والإرشاد في علم الاعتقاد"(١)، وعدد أبياتها هو: (١٣٧٥) بيتًا، وقد تضمنت تسعة وتسعين بابًا، وهي مستوعبة لجميع مسائل علم الكلام المطروق بحثها في ذلك العصر(٢).

وقد قامت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية مشكورة بطباعة هذه المنظومة عام: ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م، وكانت بتحقيق الأساتذة: سمير فوبيع، ومحمد العمراني، ونور الدين شعيبي.

سابعا: وفاته:

أجمع المترجمون له على أن وفاته كانت سنة: عشرين وخمسمائة من الهجرة، غير أنهم اختلفوا في تعيين مكان وفاته، فذكر ابن بشكوال أنه توفي في العدوة(٣)، وذكر المقري وابن الزيات أنه توفي في مراكش(٤).

ثامنا: أقوال العلماء فيه:

قال القاضي عياض: "كان من المشتغلين بعلم الكلام على مذهب الأشعرية ونُظَّار أهل السنة، عارفًا بالنحو والأدب"(٥).

وقال ابن بشكوال: "وكان من أهل التبحر والتقدم في علم التوحيد

(١) انظر: الغنية ص٢٢٦.
(٢) لمعرفة أثر هذه المنظومة في الوسط الكلامي المغربي انظر لزامًا: كتاب تطور المذهب الأشعري في الغرب الإسلامي للأستاذ يوسف احنانة ص٨٣.
(٣) انظر: الصلة ٣٣١/٢.
(٤) انظر: أزهار الرياض للمقري ١٦١/٣.
(٥) انظر: الغنية ص٢٢٦.

والاعتقادات، وهو آخر أئمة المغرب فيه"[١].

وقال الضبي: "وكان نحويًا أصوليًّا إمامًا"[٢].

وقال المقري: "وهو الضرير الأديب النحوي المتكلم الزاهد"[٣].

وقال ابن الزيات: "وكان آخر أئمة المغرب فيما أخذه عن أبي بكر محمد بن الحسن الحضرمي المرادي من علوم الاعتقادات"[٤].

وقال السيوطي: "كان من أهل النحو والتقدم في علم التوحيد"[٥].

---

(١) انظر: الصلة ٣٣١/٢.

(٢) انظر: بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس ص٤٩٢.

(٣) انظر: أزهار الرياض للمقري ١٦١/٣، التشوف لابن الزيات ص١٠٥.

(٤) انظر: التشوف لابن الزيات ص١٠٥.

(٥) انظر: بغية الوعاة للسيوطي ٣٦٢/٢.

المبحث الثاني

التعريف بالرسالتين

أولا: تحقيق اسم الرسالتين:

أما رسالة ابن التبان فلم أجد لها عنوانًا صريحًا، لا في ترجمته ولا في النسخة الخطية الوحيدة للرسالة، غير أنه كُتب في غلاف النسخة الخطية المتضمنة لرسالتنا ولغيرها عند فهرسة رسائل المجموع، أقول: كُتب هذا العنوان: "كتاب في أصول الدين لابن التبان". وكُتب في بداية الرسالة: "هذا كتاب يتضمن تنبيه المعرضين عن أصول الدين على المذهب الحق المبين وصفات رب العالمين"، وهذه العبارة هي أشبه أن تكون وصفًا للرسالة لا اسمًا وعنوانًا لها، على أني جعلتها اسما للرسالة، بناء على احتمالية كونها اسمًا لها.

وأما رسالة أبي الحجاج الضرير السرقسطي فأيضًا ليس لها عنوان صريح، وإنما كُتب في غلاف المجموع الخطي: "جزء فيه الكلام على القائلين بأن التلاوة هي المتلو والقراءة هي المقروء، تصنيف أبي الحجاج السرقسطي رحمه الله تعالى"، وهي التسمية التي اعتمدتها في عنوان الرسالة.

ثانيا: تحقيق نسبة الرسالتين لمؤلفيها:

لم أجد أحدًا من العلماء نسب هاتين الرسالتين إلى مؤلفيها، لا في كتب التراجم ولا في غيرها، ككشف الظنون وهدية العارفين وغيرهما.

غير أن الرسالتين منسوبتان إلى مؤلفيها في نسختيهما الخطيتين، وذلك كاف في إثبات صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه ما لم يكن ثمة مانع

من صحة النسبة، وليس ثمة مانع يمنع من صحة نسبة كل من الرسالتين إلى مؤلفهما.

ومما يقوي نسبة الرسالتين إليهما أن أسلوب وطريقة التأليف فيهما مشابهة تماما لأسلوب وطريقة مؤلفات متكلمي أهل السنة في الفترة الزمنية التي عاش فيها كلٌّ من ابن التبان وأبي الحجاج الضرير السرقسطي.

المبحث الثالث

وصف النسخ الخطية مع بيان منهج التحقيق

أولا: وصف مخطوطة رسالة ابن التبان:

توجد هذه النسخة – التي لم أجد غيرها – بمكتبة أيا صوفيا بتركيا، برقم: (٢٣١٥)، ولا نجد فيها ذكرًا لاسم الناسخ ولا تاريخًا للنسخ، على أنها فيما يبدو ليست عتيقة النسخ. وهذه النسخة هي عبارة عن مجموع محتوٍ على عدد من الرسائل العلمية المتنوعة الفنون، تقع رسالة ابن التبان في الترتيب الثاني، وعدد لوحات هذا المجموع (١٠٣) لوحات، وهو مكتوب بخطوط متنوعة ومختلفة، وعدد لوحات رسالة ابن التبان (٤) لوحات، من لوحة: (٧٠) إلى لوحة: (٧٣).

ثانيا: وصف مخطوطة رسالة أبي الحجاج الضرير السرقسطي:

توجد هذه النسخة – التي لم أجد أيضًا غيرها – بمكتبة شهيد علي باشا بتركيا، برقم: (٢٨٢٢)، وهذه النسخة هي عبارة عن مجموع نفيس عتيق محتوٍ على عدد من الرسائل العلمية المتنوعة الفنون، تقع رسالة أبي الحجاج في أوله، وعدد لوحات هذا المجموع (٤٠) لوحات، وهو مكتوب بخطوط متنوعة ومختلفة، وعدد لوحات رسالة ابن التبان (٦) لوحات، من لوحة: (٢) إلى لوحة: (٨). وناسخ الرسالة هو شهاب الدين أحمد ..... الهاشمي.

وهذا المجموع فيه سماعات كثيرة، بعض هذه السماعات تاريخها: (٥٣٢) هـ، وهذا ما يزيد من نفاسة هذا المخطوط؛ لقربه من عصر أبي الحجاج الضرير.

ثالثا: منهج التحقيق:

منهجي في تحقيق النص يبرز في النقاط التالية:

١/ اعتنيت بالنص المحقق أشد عناية، ولم آل جهدًا في تصحيح النص.

٢/ التزمت بقواعد الإملاء الحديثة، مع صرف النظر عما في النسخ الخطية.

٣/ اهتممت بوضع علامات الترقيم، وتقسيم الفقرات، وتشكيل ما يُشكل من الكلمات.

٤/علَّقت على بعض المواضع من الكتاب، معرَّفا لكلمة غريبة أو مصطلح غامض، أو مترجمًا لشخصية تحتاج للتعريف، أو موضحًا ما انبهم من الكلام، أو مخرَّجا لحديث نبوي.

قسم التحقيق

ويتضمن الرسالتين المحققتين

تنبيه المعرضين
عن أصول الدين
على المذهب الحق المبين
وصفات رب العالمين

تأليف

الإمام الفقيه عالم القيروان

وشيخ المالكية في زمانه

أبي محمد عبد الله بن إسحاق ابن التبَّان

المتوفى سنة: ٣٧١هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا كتابٌ يتضمنُ تنبيهَ المُعْرِضِين عن أصول الدين على المذهب الحق المبين وصفات رب العالمين، تأليفُ الشيخ الإمام الفقيه أبي عبد الله محمد المعروف بابن التبَّان رحمه الله.

إن قال قائلٌ: ما يقالُ في القرآن: أقديمٌ هو أم مُحْدَثٌ؟

فيقالُ: كلامُ الله تعالى قديمٌ أزليٌّ مُنزلٌ، غيرُ مخلوق ولا حادثٌ ولا مُحْدَثٌ، مقروءًا بألسنتنا، مكتوبًا في مصاحفنا، محفوظًا في صدورنا، حقيقةً لا مجازا. كما أن اللهَ تعالى مذكورٌ بألسنتنا، معبودٌ في مساجدنا، معلومٌ في قلوبنا، مِن غير حُلُولٍ ولا انتقالٍ، تعالى أن يَحُلَّ في شيء ولا يَحُلَّ فيه شيء، وكذلك صفاتُه الذاتية ونعوتُه الأبدية، استحال حُلُولها في شيء أو حُلُول شيء فيها.

وأما الأصواتُ والحروفُ واللغاتُ [فهي][1] مخلوقةٌ محدَثةٌ، لم تكن ثم كانت، فمَنْ زعمَ شيئًا من ذلك قديمًا، فقد[2] أَلْحَدَ وصارَ إلى قول الدهرية والمعتزلة، وفارقَ الإسلامَ.

فإن قيل: فهذه الحروفُ والأصواتُ التي نسمعُها عند قراءة القرآن ما هي؟

قيل له: هذه قراءةُ القرآن، والقرآنُ هو المقروءُ، وقد تُسَمَّى القراءةُ أيضًا قرآنًا. والمقروءُ هو المعنى الواقعُ في القلوب عند تلاوة القرآن، وهو

(١) ما بين المعقوفتين زيادة تناسب المقام.

(٢) في الأصل: (قد). والمناسب ما أثبته.

الذي تبكي به العيونُ وتقشعرُّ منه الأبدان، كما أخبر الواحدُ المنَّان في كتابه المنزل على نبيه المرسل، فقال (ب/٧٠) عزَّ من قائل وجلَّ من متكلم: {وَإِذَا سَمِعُواْ مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا}[1].

وقد عرفنا أن أعينَهم ما فاضت مِن الحروف والأصوات، وإنما فاضت من المعنى الذي عرفوه من الحق، فذلك المعنى هو القرآنُ، كلامُ الله قديمٌ أزليٌّ غيرُ مخلوق، وهو المتلوُّ المقروءُ المكتوبُ المحفوظُ، والقراءةُ غيرُ المقروء، والتلاوةُ غيرُ المتلوِّ، والكتابةُ غيرُ المكتوب، والحفظُ غيرُ المحفوظ، كما أن اللفظَ غيرُ الملفوظ، والدعاءَ غيرُ المدعو، والربَّ غيرُ المربوب، والراكبَ غيرُ المركوب، والغالبَ غيرُ المغلوب.

فمَنْ زَعَمَ: أن القراءةَ هي المقروءُ والتلاوةَ هي المتلوُّ والربَّ هو المربوبُ، فقد كفرَ بإجماع الأمة؛ لأنه جعل القديمَ مُحْدَثًا والمُحْدَثَ قديمًا.

قال الشيخُ أبو عبد الله محمد المعروف بابن التبَّان: إنْ سألت عن القراءة والمقروء، وما الفرقُ بين القراءة والمقروء والتلاوة والمتلو؟ فالفرقُ بينهما قائمٌ، لا يخفى ذلك على مَن اتَّسَمَ بالعلم، ولا على مَنْ له بصيرةٌ وفَهْمٌ، وأُبَيِّنُ ذلك - وأَخْتَصِرُ - بالدلالة القاطعة مِن: الكتاب، والسنة، وما اجتمعت عليه العلماء وأهل اللغة، بما يَقْرُبُ ويَسْهُلُ على فهم سامعيه، إن شاء اللهُ تعالى، وبالله التوفيق.

---

(١) سورة المائدة: ٨٣.

فأولُ ما نبدأ به كتابُ اللّه تعالى:

قال اللهُ تعالى: (أ/٧١) {وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِن قُرْآنٍ وَلاَ تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلاَّ كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُوداً}(١). يريدُ أن تلاوةَ القرآن عملٌ من الأعمال يُجَازى على تلاوته التالي كما يُجَازى العاملُ.

وقال عَزَّ مِن قائل: {وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً}(٢)، وقال تعالى: {لا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ }(٣)، وقال تعالى: {وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرآنَ}(٤). أضافَ القراءةَ والتلاوةَ إلى النبي ﷺ، وأَعْلَمَنا أنه سبحانه وتعالى مُطَّلِعٌ على أعمالنا وعلى سرائرنا؛ لأن القراءةَ والتلاوةَ والترتيلَ ليس ذلك مِن صفات الله تعالى ولا صفات القرآن، وإنما ذلك من صفاتنا وأفعالنا.

ومما يدلُّ أن التلاوةَ غيرُ المتلوِّ قولُه تعالى: {وَأَنْ أَتْلُوَ الْقُرْآنَ}(٥).

ومما يدلُّ على أن التلاوةَ عملٌ من الأعمال قولُه تعالى: {وَمَا كُنتَ تَتْلُو مِن قَبْلِهِ مِن كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ}(٦).

وكلامُ الله تعالى قديمٌ، ليس بمخلوقٍ، وصفةٌ مِن [صفاته](٧) موجودةٌ

---

(١) سورة يونس: ٦١.

(٢) سورة المزمل: ٤.

(٣) سورة القيامة: ١٦.

(٤) سورة الإسراء: ٤٥.

(٥) سورة النمل: ٩٢.

(٦) سورة العنكبوت: ٤٨.

(٧) ما بين المعقوفتين بياض في الأصل بمقدار كلمة، قدرتُه بما ترى، ولعله هو المناسب.

بذاتـه، وتلاوتُـه كانـت بعد أن لـم تكن، فكلُّ مـا كـان بعد أن لـم يكـن فهـو مخلوقٌ.

ومما يدلُّ على أن القراءةَ غيرُ القرآن قولُه تعالى: {لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ}[1]. فهذه القراءة منسوبة إلى فعله لا إلى القرآن.

ومِمَّا يَدُلُّ من جهة السنة:

ما رُوِيَ عن النبي ﷺ في صحيح البخاري – لا يختلفُ فيه أحدٌ[2] – (ب/٧١) قال: (زَيِّنُوا القرآنَ بأصواتكم)[3]. قال النبيُّ عليه السلام ذلك، فبيَّن لنا وأمرَنا بما هو متعلِّقٌ بنا مِن حُسْنِ الصوت وغيره.

وحديثٌ آخرُ في المُوَطَّأ: أن رسول الله ﷺ كان يصلي قاعدًا، فيقرأُ السورةَ مِن القرآن ويرتلُها حتى تكونَ أطولَ من أطوالها[4].

فهذا رسولُ اللهِ ﷺ إذا شاءَ طوَّلَ القراءةَ وإذا شاء قَصَّرها، فلولا أن قراءتَه غيرُ القرآن – وهي عملٌ له – لَمَا جاز ذلك؛ لأن كلامَ الله تعالى في الحقيقة لا يَقْدِرُ أحدٌ أن يزيد فيه ولا ينقص منه.

---

(١) سورة الإسراء: ١٠٦.

(٢) جملة: "لا يختلف فيه أحد" صفة لصحيح البخاري.

(٣) هذا الحديث أورده البخاري في صحيحه معلقًا في كتاب التوحيد، باب: قول النبي ﷺ: "الماهر بالقرآن". وقد أخرجه أبو داود برقم: (١٤٦٨)، والنسائي برقم: (١٠١٥) و(١٠١٦)، وابن ماجه برقم: (١٣٤٢).

(٤) أخرجه مالك في موطأه برقم: (٣٩٣) من قول حفصة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ، ولفظ الحديث عنده: (..... فكان يصلي في سبحته قاعدًا، ويقرأ بالسورة فيرتلها، حتى تكون أطول من أطول منها). وأخرجه أيضًا مسلم برقم: (٧٣٣).

وحديثٌ آخر في المُوَطَّأ: أن رسولَ الله ﷺ قال: (قال اللهُ عز وجل: مَنْ عَمِلَ عملًا أشركَ فيه غيري، فهو له، أنا أغنى الشركاء عن الشرك) [1].

والشركُ هاهنا هو الرياءُ، فقد علمنا أن الرياءَ يدخل القراءةَ، كما يدخل في سائر الأعمال، والقراءةُ عملُ طاعةٍ إنْ أخلصَها قارئُها قُبِلَتْ منه وإلا رُدَّتْ عليه.

وقد جاء في الحديث: (إن اللهَ تعالى يقولُ يوم القيامة للقارئ: اقرأ وارق، ويقول للقارئ المرائي: أردتَ أن يقال: إن فلانًا قارئ، وقد قيل لك ذلك، اذهبوا به إلى النار}[2]. فهل هذا إلا مِن أجل عملٍ أشرك فيه مع الله غيره.

وأيضاً: ما رُوِيَ عن النبي عليه السلام: من أحسن الناس قراءة؟ قال: (مَنْ إذا قرأَ رأيتَه يخشى اللهَ تعالى)[3].

وعنه عليه السلام: أنه قال: (أقرؤهم أُبَيٌّ)[4] رضي الله عنه. والذي يقرأ أُبَيٌّ هو الذي نقرأ نحن، وإنما جعل له النبيُّ عليه السلام (أ/٧٢) مزيةً علينا لِمَا يتعلَّقُ بفعله لا بالقرآن.

---

(١) لم أجده في الموطأ، لكن أخرجه مسلم بلفظ مقارب له برقم: (٢٩٨٥).

(٢) أخرجه الترمذي بلفظ مقارب لما ذكره برقم: (٢٣٨٢).

(٣) أخرجه ابن ماجه برقم: (١٣٣٩).

(٤) أخرجه الترمذي برقم: (٣٧٩٠) و(٣٧٩١)، وابن ماجه برقم: (١٥٤).

وحديثٌ آخرُ أيضاً رواه ابنُ أسد المُحَاسبي[1] في كتاب "فهم القرآن"، وهو حديث مشهور: أن رجلا سأل رسولَ الله ﷺ: أَيُّ الأعمال أفضلُ أو أحبُّ إلى الله تعالى؟ فقال: (الحالُّ المرتحلُ) [2].

يعني: قارئُ القرآن كلما حلَّ ارتحلَ، يريدُ به كثرةَ الدرس؛ فقد سماه أحبَّ الأعمال إلى الله تعالى، وهو يدل أيضًا على أن القراءةَ عملٌ.

وقد نهى رسولُ الله ﷺ أن يقرأَ القرآنَ الجُنُبُ والحائضُ[3]. فلولا أن القراءةَ عملٌ لَمَا نهى عنه؛ لأنها في وقتٍ طاعةٌ وفي وقتٍ معصيةٌ، وفي وقتٍ مدحٌ وفي وقتٍ ذمٌّ، فإذا كان كذلك دلَّ على أنها عمل.

وفي بعض هذا كفايةٌ لمن أراد الله أن يهديه.

ومِمَّا يدل عليه أيضًا: أن قراءتَنا وتلاوتَنا غيرُ القرآن وما اجتمع عليه أهلُ اللغة[4] أن قولَك: "قرأ" و:"تلا" فعلٌ ماضٍ، مثل: عرر[5] وقضى ومشى، وهذه أفعالٌ ماضية بإجماع الأمة، والفعلُ المستقبلُ يقالُ فيه: "يقرأُ زيدٌ غدًا إن شاء الله تعالى"، وما حَسُنَ فيه الاستثناءُ فهو فعل؛ لقوله

---

(١) هو: الحارث بن أسد المحاسبي، من أكابر الصوفية ومن متقدمي متكلمي أهل السنة، له تصانيف كثيرة ومطبوعة، توفي سنة: ٢٤٣هـ. انظر: الأعلام للزركلي ١٥٣/٢.

(٢) أخرجه الترمذي بلفظ مقارب لما ذكره برقم: (٢٩٤٨).

(٣) أخرجه الترمذي برقم: (١٣١)، وابن ماجه برقم: (٥٩٥).

(٤) كذا في الأصل، ولعل المناسب – إن لم يكن سقط – أن تكون العبارة هكذا: ومما يدل على أن قراءتنا وتلاوتنا غير القرآن ما اجتمع عليه أهل اللغة .... .

(٥) كذا في الأصل، ولعلها: (عرى).

تعالى: {وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَداً إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ}[1].

فإذا ثبت أنها[2] فعلٌ بإجماع الأمة، ثبت أنها محدَثة، ومَنْ قال: "إنها قديمةٌ"، فقد كفرَ بالإجماع، وأوجبَ قِدَمَ الأفعال، وهذا شركٌ بالله تعالى.

ويقالُ لمن يُنْكِرُ هذا ويجهلُه (ب/٧٢) لقلةِ عمله وعَمى قلبه: أتقولُ: "إن اللهَ تعالى لم يَزَل سامعًا لقراءة المسلمين؟" فإن قال: "نعم"، فقد كفر؛ لأنه أوجبَ قِدَمَ العالم مع الله تعالى، وهو قولُ الدهرية، وإن قال: "لا"، فقد أصاب، وهو قولُ أهل الحق، وصَحَّ أن القراءةَ مُحْدَثَةٌ، وأن كلامَ الله تعالى غيرُها، وهو القرآنُ.

ويقالُ أيضاً: أتقولُ: "إن الله تعالى لم يَزَل مذكورًا معبودًا؟"؛ فإن قال: "نعم"، فقد كفر؛ لأنه أوجبَ قِدَمَ الذاكر والعابد مع الله تعالى في الأزل. فإن قال: "كان البارئُ وهو غيرُ معبودٍ ومذكورٍ" أصابَ، وصَحَّ أن الذكرَ والعبادةَ مُحْدَثَةٌ؛ لأن الذكرَ غيرُ المذكور والعبادةَ غيرُ المعبود.

ويقال أيضاً: أتقولُ: "القرآنُ لم يزل متلوًّا مقروءا؟" فإن قال: "نعم"، فقد كفر؛ لأنه أوجبَ قِدَمَ القارئ، والتالي مع الله تعالى في الأزل، وهو قولُ الزنادقة والدهرية الذين أوجبوا قِدَمَ العالم، وإن قال: "كان القرآنُ في الأزل غيرَ متلوٍّ ولا مقروءٍ"، أصاب، وصَحَّ أن القراءةَ والتلاوةَ محدَثة؛ لأنها أفعال الخلق.

---

(١) سورة الكهف: ٢٣-٢٤.

(٢) أي: القراءة.

ألا ترى أنك تقولُ: "فلانٌ قارئٌ مطبوعٌ مجوّدٌ حَسَنُ القراءة"، و: "فلانٌ غيرُ مطبوعٍ ولا حَسَنُ القراءة". ونحن نعلم أن هذا المدحَ والذمَّ للقارئ والتالي؛ لأن القرآنَ كلامُ الله تعالى كيفما قُرِئَ وتُلِيَ، ولا يُدْخَلُ عليه بالذم، نزلَ به الروحُ الأمين على قلب محمدٍ خاتم النبيين صلى الله عليه وعليهم أجمعين، {لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ (أ/٧٣) مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ}(١).

والذي يَدُلُّ على أن أفعالَنا مخلوقةٌ قولُه تعالى: {وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ}(٢)، وقوله تعالى: {وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ}(٣)، وقال تعالى: {اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ}(٤)، وأفعالُنا شيءٌ، وقال تعالى: {الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا}(٥)، وأفعالُنا ما بينهما. والأدلة في ذلك كثيرة.

وإجماعُ الأمة على أن أفعالَنا مخلوقةٌ، وإنما خالفت المعتزلةُ بأن قالت: هي خَلْقٌ لنا، وقال أهلُ السنة وأهل الحق: خَلْقُ الله تعالى، والكلُّ مجمعون على خلقها.

وقد قال أهل اللغة – الذين هم الحجةُ –: إن الكتابةَ غيرُ المكتوب، والربَّ غيرُ المربوب، والسطرَ غيرُ المسطور، والذكرَ غيرُ المذكور، والنظرَ

---

(١) سورة فصلت: ٤٢.

(٢) سورة الصافات: ٩٦.

(٣) سورة الملك: ١٣-١٤.

(٤) سورة الرعد: ١٦، وسورة الزمر: ٦٢.

(٥) سورة الفرقان: ٥٩، وسورة السجدة: ٤.

غيرُ المنظور، والضربَ غيرُ المضروب، والقراءةَ غيرُ المقروء، والدعاءَ غيرُ المدعو. وكفى بهذا البيانِ حجةً وبرهانًا.

ويقالُ أيضًا: أخبرنا أيضًا عن قراءتك: أليست بحرف وصوت؟ فلا بد مِن "نعم"، فيقالُ: أخبرنا عن كلام الله تعالى: أليس هو عندك بحرف وصوت؟ فإذا قال: "نعم"، قيل له: "فإذا قرأتَ القرآنَ، فظهرَ لك صوتٌ وسَمْعٌ، فهل تقولُ: هو صوتُ الله تعالى أم غيرُ صوت الله تعالى؟" فإن قال: "صوتُ الله"، كفر بالإجماع، وأوجبَ أن الله تعالى هو المتكلِّمُ على ألسنة الخلق، وهو قولُ أهل الحُلُول، وهم طائفةُ البكرية[1] بالبصرة ونجران. (ب/٧٣) وإن قال: "ليس بصوت الله تعالى"، نزلَ عن قوله ورجعَ إلى أن القراءةَ غيرُ المقروء.

وهو[2] مِمَّا يدلُّ عليه أيضًا: إجماعُ أهل العلم: لو حَلَفَ حالفٌ بالله أو بالطلاق أن المتلوَّ أقدمُ مِن التلاوة، لم يَحْنَثْ، ولو حَلَفَ أن المقروءَ أقدمُ من القراءة لم يَحْنَثْ.

وأجمعوا: أن الإنسانَ يُؤْجَرُ على كلام الله تعالى. وإنما يُؤْجَرُ على قراءته التي هي فعله.

وأجمعوا: أن تكونَ قراءتُه مخلوقةً، التي هي بعده.

---

(١) البكرية: طائفة تنسب إلى بكر بن زياد الباهلي، وقد ذكر لها أصحاب المقالات آراء ومعتقدات، ليس من ضمنها ما نسبه المؤلف إليهم، ولم يعدوها من طوائف الحلولية. انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري ٣٤٢/١، الفرق بين الفرق للبغدادي ص٢١٢، التبصير في الدين لأبي المظفر الإسفراييني ص١٠٩.

(٢) كذا في الأصل، ولا وجه لذكرها.

وأجمعوا: أنه لو حَلَفَ بالله أو بالطلاق أنه لا يقرأُ قراءةَ أبي عمرو[1]، فقرأ قراءةَ غيره، لم يَحْنَثْ. وفي هذا دلالةٌ على أن التلاوةَ غيرُ المتلوِّ.

وأجمعوا: أنه لو حَلَفَ حالفٌ بالله تعالى أنه لا يقرأُ مقروءَ أبي عمرو، وقرأ بغيره، حَنِثَ.

وأجمعوا: أنه لو حَلَفَ حالفٌ أنه لا يسمعُ قراءةَ زيد، فسمع قراءةَ عمرو، لم يَحْنَثْ. فلو كانت القراءةُ هي المقروءَ لحَنِثَ؛ لأن المقروءَ لا يختلفُ، كيفما قُرِئَ وتُلِيَ.

ولو حَلَفَ أنه لا يسمعُ مقروءَ زيد، فسمع مقروءَ عمرو، حَنِثَ؛ لأن الذي يقرأه زيد هو الذي يقرأه عمرو.

فهذه أدلةٌ واضحةٌ في بعضها كفايةٌ لمن أراد اللهُ توفيقَه وهدايتَه، ولم يُرِدْ شَقاوته وضلالته؛ لأن مَنْ قال: "القراءةُ هي المقروءُ، والمقروءُ هو القراءةُ"، فقد جعل المحدَثَ قديمًا والقديمَ محدَثًا، ومَنْ جعلَ القديمَ مُحْدَثًا والمحدَثَ قديمًا، فقد كفر بإجماع الأمة، فنعوذُ بالله من الحيرة والضلالة، والله الموفق بمنه وكرمه.

---

(١) هو: زبَّان بن عمار التميمي البصري، من أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة المشهورين، توفي سنة: ١٥٤هـ. انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان ٤٦٦/٣، سير أعلام النبلاء للذهبي ٤٠٧/٦، الأعلام للزركلي ٤١/٣.

جزء فيه الكلام على القائلين بأن التلاوة هي المتلو والقراءة هي المقروء

تأليف

الإمام المتكلم رافع راية علم الكلام في زمانه

أبي الحجاج الضرير السرقسطي

المتوفى سنة: ٥٢٠هـ.

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر ولا تعسر

قال الفقيهُ أبو الحجاج السرقسطي: اعلم – أيَّدك اللهُ تعالى – أن الكلامَ على القائلين بأن التلاوةَ هي المتلوُّ أو القراءةَ هي المقروءُ مبنيٌّ على فصول عدة، وأنا أذكرها إن شاء الله تعالى على جهة الجملة، دون بسط القول في الأدلة؛ لئلا يخرج بذلك إلى حد الإطالة.

فمِن ذلك أن تعلم: أن الكلامَ في عُرْفِ اللغة هو القولُ، ولا يفصلُ العرب بين: "قلت كذا" و"تكلمت بكذا".

وحَدَّهُ بعضُ المتكلمين بأن قال: "هو الصفةُ التي ينتفي الخرس والسكوت لوجودها بذاته". وهذا الأولُ[1] أَسْلَمُ ما يُحَدُّ الكلامُ به.

وحَدَّهُ بعضُهم بأن قال: "هو ما كان المتكلِّمُ به متكلِّمًا". وهذا فيه نظر؛ لأن تفسيرَ المحدود بما هو من لفظه مُضَاهٍ لإعادة اللفظ بعينه؛ فلا[2] يستقيمُ الحد.

فصل

ومِن ذلك أن تعلم: أن اسمَ الكلام يرادُ به المعنى الذي في النفس تارة والحروفُ الدالةُ عليه أخرى، والاسمُ يتناولُ كلَّ واحد منهما، ودعوى المجاز في أحدهما يقال بعكسه، ولا تكونُ إحداهما[3] أولى من الأخرى.

---

(١) في الأصل: (والأول). والمناسب ما أثبته.

(٢) في الأصل: (لا). والمناسب ما أثبته.

(٣) أي: التسميتين.

وقد ثبت كلامُ النفس بالدلائل العقلية، وثبت اسمُ الكلام له بشواهد[1] في اللغة.

فصل

ومِن ذلك أن تعلم: أن الحروفَ هي الأصواتُ المقطَّعة، وليست هي الرسومَ المكتوبَة، وإنما الرسومُ أدلةٌ عليها بالمواضعة. وجميعُ الحروف أعراضٌ متعاقبة، وكلُّها حادثةٌ متضادةٌ بعدم بعضها عند وجود بعض، ولا يوجد في المحل حرفان منها. ولو كانت قديمةً لاستحال عدمها؛ لقيام الدليل على استحالة عدم القديم؛ فدل ذلك على حدوثها وحدوثِ الموصوف بها وحدوثِ كلِّ ما يتركَّبُ منها مِن صنوف (ب/٢) اللغات وضروب العبارات.

فصل

ومِن ذلك أن تعلم: أن الكلامَ لا يقومُ بنفسه؛ لقيام الدليل على استحالة قيام الصفات بأنفسها؛ فلا يَصِحُّ وجودُ كلام لا بمتكلِّم، كما لا يَصِحُّ وجودُ عِلْمٍ لا بعالم وحركةٍ لا بمتحرك، وكذلك سائر الصفات.

فصل

ومِن ذلك أن تعلم: أن الكلامَ لا يَصِحُّ انتقالُه من موصوف إلى موصوف آخر؛ لأن ذلك يُوجِبُ قيامَه بنفسه واحتمالَه للصفات، وقد قام الدليلُ على استحالة ذلك. فإذا قلتَ: قال رسول الله ﷺ: (الأعمالُ

(١) في الأصل: (شوهد). والمناسب ما أثبته.

بالنيات)[1]، فلم ينتقل إليك لفظُه الذي وجد بذاته، وإنما جِئْتَ بلفظ آخر مِثْلِه مُتَحَرِّيًا لنصِّه، وأضفتَه إليه لكونه مُبْتَدِئًا وكونِك مُتَحَرِّيًا وعنه مُخْبِرًا.

فصل

ومِن ذلك أن تعلم: أن الكلامَ يرجعُ خاصٌّ وَصْفِهِ إلى الذي يُوجَدُ بذاته، مِن نحو كونه أمرًا ونهيًا وخبرًا، وكونِ المتكلِّم به آمِرًا وناهيًا ومُخْبِرًا. ولا يجوزُ أن يكونَ كذلك لكلامٍ في غيره، كما لا يجوزُ أن يكون عالِمًا لعلم في غيره ولا متحركًا لحركة في غيره، وذلك بَيِّنٌ لا خفاءَ به.

فصل

ومِن ذلك أن تعلم: أن المتكلِّمَ: "مَنْ وُجِدَ بذاته [الكلامُ][2]"، دون: "مَنْ فَعَلَ الكلامَ". فلو أنطق اللهُ سبحانه شخصًا على الضرورة، وأَبْدَعَ من مخارج حروفه الأصوات[3]، لكان المتكلِّمُ به ذلك الشخصُ دون الربِّ تعالى الذي فَعَلَ الكلامَ، كما أنه لو أَبْدَعَ لونًا أو حركةً في جسم، لكان المتلوّنُ والمتحرِّكُ ذلك الجسمَ، دون فاعل اللون والحركة، وهذا معلومٌ بقريب مِن الضرورة.

فصل

ومِن ذلك أن تعلم: أن الأمةَ مُجْمِعَةٌ على أن لله سبحانه كلامًا، واختلفوا في قدمه وحدوثه: فذهب إلى القول بقدمه كافةُ أهل السنة، وذهب

---

(١) أخرجه البخاري برقم: (١)، ومسلم برقم: (١٩٠٧).

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة تناسب المقام.

(٣) في الأصل: للأصوات، والمناسب ما أثبته.

إلى القول بحدوثه كافةُ المعتزلة ومَنْ تابعهم مِن أهل البدعة.

ولا يختلفُ القائلون بحدوثه أنه أشياءُ موجودةٌ بذاتِ خَلْقِهِ، كما لا يختلفُ القائلون بقدمه أنه صفةٌ واحدةٌ موجودةٌ بذاته، (أ/٣) كالعلم والقدرة والإرادة والحياة، وأنه شيءٌ واحدٌ غيرُ متعدد في نفسه، وهو أمرُه ونهيُه وخبرُه عن مُخْبَرَاته. ولم يقل أحدٌ مِن الأمة: إنها صفاتٌ موجودةٌ بذاته. وإيضاحُ هذا كله بالأدلة يَصُدُّنا عن المقصود من المسألة.

فصل

ومِن ذلك أن تعلم: أن الربَّ سبحانه لم يَزَل متكلِّمًا بكلامِ نفسِه، كما أنه لم يَزَل عالِمًا بعلمه الموجود بذاته. وأن كلامَه لا مِثْلَ له مِن كلام خَلْقِهِ، كما أنه لا مِثْلَ للمتكلَّم به، وأنه خارجٌ عن ضروب اللغات ومباينٌ لجميع الحروف والأصوات؛ لقيام الدليل على قدمه، فلا يَتَفرَّدُ بما يدل على حدوثه.

ذِكْرُ الفَرْقِ بين التلاوة والمتلو

اعلم أيَّدك اللّهُ تعالى: أن العلمَ بهذه المسألة يَحْصُلُ مِن جهاتٍ عِدَّةٍ: مِن الدلائل العقلية، ومِن: الكتاب، والسنة، وإجماع الأمة، وقضية اللغة.

فأما أدلةُ العقل:

فأحدُها: أن التلاوةَ صفةٌ للتالي موجودةٌ بذاته، والمتلوَّ صفةٌ للباري تعالى موجودٌ بذاته، ولا يَصِحُّ وجودُ الصفةِ الواحدة بموصوفين، كما لا يَصِحُّ وجودُ الجزءِ في الزمان الواحد في مكانين.

والثاني: أن التلاوةَ حادثةٌ؛ لأنها أصواتٌ متجددةٌ، والمتلوُّ قديمٌ يستحيل تجدُّدُه.

والثالثُ: أن التلاوةَ تُعْدَمُ بسكوت التالين وعدمهم، والمتلوُّ قد ثبت قِدَمُه، فيستحيل عدمُه.

والرابعُ: أن التلاوةَ تزيدُ بزيادةِ القُرَّاءِ وتَنْقُصُ بنقُصْانِهم، والمتلوُّ صفةٌ واحدةٌ لا يَصِحُّ فيها نقصانٌ ولا زيادةٌ.

والخامسُ: أن التلاوةَ تَرْجِعُ إلى أصوات القراء ونغماتهم التي تقعُ بكسبهم، وتُسْتَطابُ مِن بعضهم، (ب/٣) وتُوصَفُ بالجهر والخفاء، والسرعة والإبطاء، واللحن والإعراب، والخطأ والصواب، والمتلوُّ لا يُنْعَتُ بشيءٍ من ذلك كله.

والسادسُ: أن التلاوةَ ذِكْرُ المتلوِّ على ضَرْبٍ من التفصيل، فلو كان هي المتلوَّ بعينه، للزم أن يكونَ مَنْ ذَكَرَ شيئًا وَجَدَهُ في لسانه؛ لوجود الذكر، وذلك باطلٌ لا خفاء به.

والسابعُ: أن التلاوةَ أصواتٌ مُتَعاقِبَةٌ وأعراضٌ مُتَضَادَّةٌ، كالحركات والسكنات وسائر المتضادات، فلو كانت هي المتلوَّ الموجودَ بذات الرب تعالى، لَزِمَ منه أحدُ أمرين: إما نَقْضُ الدليل على حَدَثِ العالم، وإما نَقْضُ الدليلِ [على][1] قِدَم فاعله وقِدَم كلامه، وذلك غايةُ الإلحاد وغايةُ الكفر والعناد.

والثامنُ: أن المتلوَّ الموجودَ بذاته لو صَحَّ وجودُه بذات خَلْقِه، لوجبَ

(١) ما بين المعقوفتين زيادة تناسب المقام.

القولُ بانتقاله، وذلك يُؤدِّي إلى أنواعٍ من المحال وأجناس الكفر والضلال:

أحدُها: خُلُوُّ ذاته مِن الكلام إلى ضده.

والثاني: قَبُولُ ذاتِه وكلامِه للحوادث.

والثالثُ: جوازُ انتقالِ قدرته وحياته وعلمه وسائر صفاته.

والرابعُ: تصحيحُ قولِ الحُلُولية وقولِ النصارى باتحاد الكلمة.

والخامسُ: القولُ بانتقال الصفات يَسُدُّ طريقَ العلم بحدوث العالم وثبوتِ مُحْدِثه؛ وذلك أن العلمَ بحدَث الجواهر والأجسام مبنيٌّ على العلم بحدوث صفاتها، وتجويزُ انتقالها يمنعُ من العلم بحدوثها ويَحْسِمُ وَجْهَ دلالاتها.

فهذه جُمَلٌ مِن أدلة العقل كافيةٌ في هذا الفصل (أ/٤).

فأما أدلة الكتاب:

فأحدُها[١]: قولُه عَزَّ وجَلَّ: {وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ}[٢]. فلو كانت التلاوةُ نَفْسَ المتلوّ، لأَتَت عليه مِحْبَرَةُ مِدادٍ، والمتلوُّ لا يأتي عليه مِدادُ البحار ولا جميعُ الأنهار؛ لأنه لا غايةَ لِمُخْبَراته ولا نهايةَ لِمُتعلَّقاته.

والثاني: قولُه عزَّ وجلَّ: {إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً}[٣]، وقولُه تعالى:

---

(١) في الأصل: واحدها. والمناسب ما أثبته.

(٢) سورة لقمان: ٢٧.

(٣) سورة الزخرف: ٣.

{فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ}[1]. ومعنى ذلك: جَعَلَ قراءَته بالعربية، وهذا يدل على أن المقروءَ غيرُ القراءة؛ لأنه لا يفعلُ الأفعالَ في ذاته ولا في صفاته.

والثالث: قولُه تعالى: {لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ}[2]. وهذا المعنى يتخصَّصُ بالقراءة؛ إذ لا يَصِحُّ تحريكُ اللسان بالصفة القديمة؛ لأنها غيرُ حالَّةٍ في الألسنة.

والرابعُ: قولُه تعالى: {فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ}[3]. وهذا المعنى يتخصَّصُ بالقراءة أيضًا، ولا يَصِحُّ في المقروء؛ لاتحاده وثبوتِ قدمه.

والخامسُ: قولُه تعالى: {اتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ}[4]. فأَمَرَهُ بفعل التلاوة، ولا يَصِحُّ أن يأمرَه بفعل الصفة القديمة.

والسادسُ: قولُه تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ} الآيةَ[5]. فأضافَ التلاوةَ إليهم، وأثنى بذلك عليهم، والمتلوُّ ليس بفعلٍ لهم ولا لغيرهم.

والسابعُ: قولُه تعالى: {مَن جَاء بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِّنْهَا}[6]. والقراءةُ على وجه القربة مِن أعظم الحسنات[7]، والمقروءُ قديمٌ، فلا يَصِحُّ منه قَصْدُ القربة.

---

(١) سورة مريم: ٩٧، وسورة الدخان: ٥٨.

(٢) سورة القيامة: ١٦.

(٣) سورة القيامة: ١٨.

(٤) سورة العنكبوت: ٤٥.

(٥) سورة فاطر: ٢٩.

(٦) سورة النمل: ٨٩، وسورة القصص: ٨٤.

(٧) في الأصل: حسنه. والمناسب ما أثبته.

والثامنُ: قولُه تعالى: {مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللهَ عَلَىَ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ}(١). وموضعُ الدليل مِن هذه الآية مِن أوجه أربعة:

أحدُها: أن النسخَ في اللغة بمعنى الإزالة، وهو في الشريعة(٢): "إزالةُ الحكمِ والتلاوةِ: إما جمعًا وإما تخصيصًا"، والمتلوُّ لا يجوزُ نسخُه؛ لأنه قديمٌ يستحيلُ عدمُه وتغيُّرُه.

والثاني: أنه سبحانه وتعالى قال: {نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا}، والمتلوُّ قديمٌ، لا يَصِحُّ أن يأتيَ به خالقٌ ولا مخلوقٌ.

الثالثُ: أنه قال: {أَوْ مِثْلِهَا}، والمتلوُّ لا مِثْلَ له؛ لأنه صفةُ الرب سبحانه.

والرابعُ: أنه تعالى قال: {أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللهَ عَلَىَ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ}، والمتلوُّ ليس مِن مقدوراته؛ لأنه مِن صفاته، كعلمه وقدرته وحياته.

فهذه أدلةٌ مِن الكتاب لائحةٌ لأولي الألباب.

فصل

وأما أدلةُ السنة:

فأحدُها: قولُه ﷺ في أُمِّ القرآن: (إنها السَّبْعُ المثاني والقرآنُ العظيمُ

---

(١) سورة البقرة: ١٠٦.

(٢) في الأصل: شريعة. والمناسب ما أثبته.

الذي أُعْطِيْتُ)[1]. وهذا المعنى يختصُّ بالحفظ والقراءة والتلاوة؛ فإن المتلوَّ لا يَصِحُّ أَخْذُهُ ولا إعطاؤه.

والثاني: قولُه ﷺ: ({قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ} تَعْدِلُ ثُلُثَ القرآنِ)[2]. والمتلوُّ صفةٌ واحدةٌ يستحيلُ تبعيضُها ويمتنعُ تفاصيلها[3].

والثالثُ: قولُه عليه السلام: (خَيْرُكم مَنْ تعلَّمَ القرآنَ وعلَّمَهُ)[4]. وهذا أيضًا يرجعُ إلى الحفظ والتلاوة، فلو كانت التلاوةُ هي المتلوَّ أو الحفظُ هو المحفوظَ، لزاد بزيادة القُرَّاء ونَقَصَ بنقصانهم.

والرابعُ: قولُه عليه السلام: (الماهرُ بالقرآن مع السَّفَرَةِ الكرامِ البَرَرَةِ، والذي يقرأه ويَتَتَعْتَعُ، وهو عليه شاقٌّ، له أجران) [5]. ولا يتفاوتُ القُرَّاءُ إلا في الحفظ والتلاوة، دون الصفة القديمة.

والخامسُ: قولُه عليه السلام في قتلى أُحُدٍ: (أَيُّهم أكثرُ أخذًا للقرآن؟) فإذا أُشِيْرَ إلى أحدٍ قدَّمَه في اللحد[6]. وهذا مِثْلُ الخبر الذي قبله.

والسادسُ: قولُه عليه السلام: (اقرءوا القرآنَ فإنكم (أ/٥) تؤجرون

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ الإمام أحمد في مسند برقم: (٨٦٨٢). وأخرجه البخاري بلفظ مقارب لهذا اللفظ برقم: (٤٤٧٤) و(٤٦٤٧) و(٤٧٠٣) و(٥٠٠٦).

(٢) أخرجه بهذا اللفظ الإمام مسلم في صحيحه برقم: (٨١١). وأخرجه البخاري بلفظ مقارب لهذا اللفظ برقم: (٥٠١٥) و(٦٦٤٣) و(٧٣٧٤).

(٣) كذا في الأصل، ولعل المناسب: تفصيلها.

(٤) أخرجه البخاري برقم: (٥٠٢٧) و(٥٠٢٨).

(٥) أخرجه مسلم برقم: (٧٩٨)، وأخرجه البخاري بلفظ مقارب برقم: (٤٩٣٧)

(٦) أخرجه البخاري برقم: (١٣٤٣) و(١٣٤٧) و(١٣٥٣) و(٤٠٧٩).

عليه بكلِّ حَرْفٍ عَشْرَ حسناتٍ)[1]. والأمرُ لا يتناولُ المتلوَّ؛ لأنه ليس بداخل تحت القدرة، وإنما يتناول التلاوةَ التي يَصِحُّ اكتسابُها بالقدرة الحادثة.

والسابعُ: قولُه عليه السلام: (تعاهدوا القرآنَ، فلهو أشدُّ تَفَصِّيًا مِن صدور الرجال مِن النَّعَمِ مِن عُقُلِها)[2]. وهذا المعنى يختصُّ بالحفظ والتلاوة؛ لأن المتلوَّ المحفوظَ غيرُ حالٍّ في صدور الرجال ولا منفصلٌ عن ذات الله تعالى.

والثامنُ: ما رُوِيَ عن أم سلمة رضي الله عنها: أنها نعتت قراءةَ رسول الله ﷺ، فإذا هي قراءةٌ مُقَطَّعَةٌ، وقيل: مُفَسَّرَةٌ حَرْفًا حَرْفًا[3]. وموضعُ الدليل مِن هذا[4] الخبر من ثلاثة أوجه:

أحدُها: أن نَعْتَ الشيء بالحكاية تمثيلٌ له، والمتلوُّ لا مِثْلَ له.

والثاني: أن قراءةَ الرسول عليه السلام أُضِيْفَتْ إليه، والمقروءُ غيرُ مضافٍ إليه.

والثالثُ: أنها وُصِفَتْ بأنها مُقَطَّعَةٌ أو مُفَسَّرةٌ، ولا يَصِحُّ ذلك في المتلوِّ؛ لأنه صفةٌ واحدةٌ.

---

(١) أخرجه الترمذي بلفظ مقارب لهذا اللفظ برقم: (٢٩١٠).

(٢) أخرجه البخاري برقم: (٥٠٣٢) و(٥٠٣٩)، وأخرجه مسلم برقم: (٧٩٠).

(٣) أخرجه أبو داود برقم: (١٤٦٦)، والترمذي برقم: (٢٩٢٣)، والنسائي برقم: (١٠٢٢) و(١٦٢٨).

(٤) في الأصل: (هذه). والمناسب ما أثبته.

فهذه جُمَلٌ مِن أدلة السنة مُخَرَّجَةٌ مِن الصحاح[1] المشهورة.

فصل

وأما أدلةُ الإجماع:

فأحدُها: إجماعُ الأمة على فساد قول النصارى بحلول الكلمة، وعلى فساد قول الحُلُولية بحلول البارئ تعالى في صورة الخليقة. والقولُ بحُلُول صفةٍ[2] في صدور خلقه مُضَاهٍ لذلك كله.

والثاني: إجماعُ الأمة على أن مَنْ خَصَّهُ اللهُ تعالى بسماع كلامه – كموسى عليه السلام وغيره – مُشَرَّفٌ بذلك على سائر خلقه، فلو كان الذي سمعه موسى هو حَرْفَ التلاوة التي سمعها سائرُ الخليقة، لبطل التخصيصُ بالفضيلة.

والثالثُ: إجماعُ سَلَفِ الأمة على جواز نسخ (ب/٥) التلاوة، والمتلوُّ لا يجوز نسخُه؛ لأنه قديمٌ يستحيل عدمُه وتبدُّلُه، ولو جاز النسخُ على كلامه تعالى الموجودِ بذاته، لجاز ذلك على علمه وقدرته وسائر صفاته.

والرابعُ: إجماعُ الأمة على أن التلاوةَ تكون طاعةً إذا تناولها الأمرُ بها، ومعصيةً إذا تناولها النهيُ عنها، والمتلوُّ القديمُ لا يتناوله أمرٌ ولا نهيٌ.

والخامسُ: إجماعُ الأمة على أن حالفًا لو حَلَفَ لا يخرجُ من منزله

---

(١) في الأصل: (صحاح). والمناسب ما أثبته.

(٢) أي: صفة للبارئ سبحانه.

حتى يعملَ خيرا، فقرأ من القرآن شيئًا، لَبَرَّ في يمينه، ولولا أن قراءتَه مِن عمله لَمَا خرج عن يمينه.

والسادسُ: إجماعُ الأمة على أن مَنْ حَلَفَ أن لا يقرأَ بحَرْفِ نافعٍ[1]، فقرأ بحرف غيره، أنه يَبَرُّ في يمينه، ولو حَلَفَ على المقروء للزمَهُ الحِنْثُ بأيِّ حَرْفٍ قرأ به.

والسابعُ: أنه قد عُلِمَ من دين الأمة قبل ظهور الحشوية: أنه مَنْ حَلَفَ أنه سمع صوتَ فلان، وقد سمعه يقرأُ القرآنَ، فلا يلزمُه الحِنْثُ في يمينه، والمتلوُّ ليس بصوتٍ له ولا لغيره.

والثامنُ: أنه قد عُلِمَ بالضرورةِ من دين الأمة: أن الكتبَ المنزلةَ على الأنبياء عليهم السلام كلَّها متغايرةٌ متعددةٌ، ولم يقل أحدٌ مِن أصحاب المقالات المنتمين إلى النفي والإثبات[2]: إن كلامَ الله عزَّ وجلَّ صفةٌ قديمةٌ موجودةٌ بذاته متعددةٌ، وإنما هو عند أهل الإثبات: صفةٌ واحدةٌ، وليس في ذاته عند أهل النفي [صفةٌ][3] لا قديمةٌ ولا حادثةٌ، وكلامُه هو حادثٌ بزعمهم موجودٌ بذات خَلْقِهِ على أصلهم.

---

(١) هو: نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني، أحد القراء السبعة المشهورين، انتهت إليه رياسة الإقراء في المدينة المنورة، توفي سنة: ١٦٩هـ. انظر: الأعلام للزركلي ٥/٨.

(٢) يقصد بالمنتمين إلى النفي المعتزلةَ ومن وافقهم الذين يرون نفي إثبات صفات المعاني زائدة على الذات الإلهية. ويقصد بالمنتمين إلى الإثبات أهلَ السنة ومن وافقهم الذين يرون إثبات صفات المعاني زائدة على الذات.

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة تناسب المقام.

فمَنْ قال بأن المتلوَّ نفسُ التلاوة، فلا يخلو من أمور ثلاثة:

أحدُها: أن يصيرَ إلى قول أهل النفي؛ فيلزمُه ما يلزمُ القائلين بخلق الكلام.

والثاني: أن يصيرَ إلى قول أهل الإثبات؛ فيلزمُه أن تكونَ التوراةُ هي (أ/٦) القرآنَ، وسورةُ البقرة هي سورةَ آل عمران، وآيةُ الظِّهار هي آيةَ اللِّعان.

والثالثُ: هو أن يصيرَ إلى أن كلامَ الله تعالى صفاتٌ قديمةٌ موجودةٌ بذاته متعددةٌ، وهي حروفُ التلاوة في جميع الكتب المنزلة؛ فيلزمُه خَرْقُ إجماع الأمة وضروبٌ مِن المحال:

أحدُها: حدوثُ الكلام؛ لتعاقب الحروف.

والثاني: حدوثُ موصوفٍ بها، وقد قام الدليلُ على قدمه تعالى.

والثالثُ: حُلُولُ صفاتِه بذات خلقه، وذلك جهلٌ كلُّه لا خفاءَ به.

فهذه جُمَلٌ من الأدلة مُسْتَقْرَأَةٌ من إجماع الأمة.

فصل

وأما أدلةُ اللغة:

فأحدُها: أن العربَ يقولون: "قرأتُ الكتابَ" و:"ضربتُ الرجلَ"، فينصبونها نَصْبَ المفعول به، فلو كانت القراءةُ هي المقروءَ، لكان الضربُ هو المضروبَ.

والثاني: أنهم يقولون: "قرأتُ الكتابَ قراءةً"، فيؤكدون الفعلَ بمصدره،

والمقروُء لا معنى لتأكيده.

والثالثُ: أنهم يقولون: "قرأتُ القرآنَ"، فيُسندون فِعْلَ القراءة إلى أنفسهم، والمقروءُ ليس بفعل لهم ولا لغيرهم.

والرابعُ: أنهم يقولون: "ما قرأتُ كتابَ زيد"، فينفون القراءةَ ويثبتون المقروء، فلو كانا شيئًا واحدًا، لكان هذا متناقضًا.

والخامسُ: أنهم يقولون: "قرأتُ على فلان عامَ كذا"، فيخصِّصُون القراءةَ ببعض الأوقات والأشخاص، والمقروءُ لا يتخصَّصُ بشيءٍ من ذلك.

والسادسُ: أنهم يقولون: "قرأ زيدٌ كتابَ عمرو"، فيُسندون القراءةَ إلى غيرِ مَنْ يُسندون إليه المقروءَ، ولو كانت القراءةُ نفسَ المقروء لكانت اللغةُ فاسدةَ الوضع.

والسابعُ: أنهم يَفْصِلُونَ في المعنى بين المصدر واسم (ب/٦) المفعول به، كما يَفْصِلُونَ بين اسم الفاعل واسم المفعول به، فمَنْ زعمَ أن المصدرَ بمعنى اسم المفعول به، فهو كمن زعمَ أن اسمَ الفاعل بمعنى اسم المفعول به، وذلك جهلٌ لا خفاءَ به.

والثامنُ: أنهم يُصَرِّفُون من لفظ "القراءة" أبنيةً لا يَصِحُّ في المتلوِّ معانيها، فلو كان إياها لَصَحَّ فيه جميعُ تصرُّفِها، وذلك نحو: بناء الأمر، والمفاضلة، وغيرها من الأبنية.

فهذه أدلةٌ من اللغة كافيةٌ في هذه المسألة.

فصل

واعلم أن الكلامَ القديمَ الموجودَ بذات الرب تعالى مقروءٌ بألسنتنا، محفوظٌ في صدورنا، مكتوبٌ في مصاحفنا، غيرُ حالٍّ في شيء من ذلك. وإنما يَحُلُّ في الألسنة ذكرٌ له، وفي الصدور عِلْمٌ به، وفي المصاحف رَسْمٌ دالٌّ عليه، والذكرُ والعلمُ والدلالةُ غيرُ المذكور والمعلوم والمدلول عليه.

وهذا كما أن اللهَ سبحانه مذكورٌ بالألسنة[1]، معلومٌ بالقلوب، مكتوبٌ في المصاحف، غيرُ حالٍّ في شيء من ذلك، وكيف يخفى على ذي لُبٍّ أن كلامَ الرب تعالى ليس بحالٍّ في ذوات خلقه، وكلامُ الواحد مِنَّا ليس بحالٍّ في غيره؛ فإنه إنْ صُرِفَ إلى الأصوات الموجودة بذاته فهي لا تنتقلُ منه إلى غيره، وإنْ صُرِفَ إلى المعاني التي في نفسه فهي لا تنتقل من نفسه إلى نفس غيره، فإذا امتنعَ ذلك في كلام الخلق، فامتناعُه في كلام الرب أولى وأحرى.

فصل

واعلم أن اسمَ "القرآن" لا يَتَّحِدُ معناه ولا ينفردُ مقتضاه، فقد يرادُ به الكلامُ القديمُ الموجودُ بذات الرب تعالى. وقد يرادُ به القراءةُ الحادثةُ، كما قال الله عز وجل: {فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ}[2]، وقال الشاعرُ:

---

(١) في الأصل: (ألسنة). والمناسب ما أثبته.

(٢) سورة القيامة: ١٨.

ضَحَّوا بأشْمَطَ عُنْوانُ السجود به يُقَطِّعُ الليلَ تسبيحًا وقرآنا[1] (أ/٧)

يريد: تسبيحًا وقراءةً.

وكذلك يقالُ: "كلامُ الله تعالى"، ويرادُ به الكلامُ القديم، ويضافُ إليه مِن حيث هو موجود هو صفةٌ من صفاته. وقد يرادُ به القراءةُ الحادثة، ويوصفُ بأنه كلامُه لوجهين:

أحدُهما: **ورودُ الشرع بذلك تشريفًا وتخصيصًا، كما قال سبحانه: {فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلاَمَ اللهِ}[2].**

والثاني: **أنه دلالةٌ على كلامه الموجود بذاته؛ لأنها ذكر له على ضرب من التفصيل، والذكرُ دالٌّ على المذكور وليس هو إياه، على ما قدمناه.**

فهذه جملة من الأدلة على حسب المقصود من المسألة، وقد أضربتُ عن تفاصيلها وكثيرٍ من أدلتها وسائرِ متعلَّقاتها: بالفَصْلِ[3] عن شُبَهِ الحشوية وغيرها؛ لأن ذلك لا يستوفيه إلا تأليفٌ ولا يستوعبُه إلا تصنيفٌ، وما ذكرناه يُرْشِدُك مما تركناه إن شاءَ اللهُ تعالى.

تم. والحمد لله. وصلى الله على رسوله محمد وآله وصحبه وسلم.

---

(١) البيت للصحابي الجليل حسان بن ثابت رضي الله عنه، قاله في رثاء سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه. انظر: ديوان حسان بن ثابت ٩٦/١.

(٢) سورة التوبة: ٦.

(٣) يعني: الانفصال عن شبه الحشوية. وقوله: "بالفصل ...." بيان للمتعلقات.

الخاتمة

أهم نتائج البحث:

١- تبين لنا من خلال دراستنا هذه أهمية مسألة: "هل القراءة والتلاوة عين المقروء والمتلو أم لا؟"؛ من حيث إنها استدعت أن يفرد لها بالبحث إمامان جليلان من أئمة أهل السنة والجماعة في المغرب.

٢- هذا أول عمل علمي ينشر لشيخ المالكية في عصره أبي محمد عبد الله بن إسحاق ابن التبَّان، المتوفى سنة: ٣٧١هـ.

٣- هذا ثاني عمل علمي ينشر للإمام المتكلم رافع راية علم الكلام في زمانه: أبو الحجاج يوسف بن موسى الكلبي الضرير السرقسطي، المتوفى سنة: ٥٢٠هـ.

٤- يتبين لنا من خلال دراستنا هذه اقتفاء مؤلفي الرسالتين طريقة الشيخ أبي الحسن الأشعري في معالجة هذه المسألة.

٥- ظهر لنا من خلال دراستنا هذه أعظم دلالة على سرعة انتشار مذهب الأشعري في المغرب، وأعظم دلالة على تقبل علماء القيروان لآراء الإمام الأشعري

قائمة المصادر والمراجع

- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، لإمام الحرمين الجويني، تحقيق: د. محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٧٢م.
- أزهار الرياض في أخبار عياض، لشهاب الدين المقري، تحقيق: مصطفى السقا وصاحبيه، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٦١هـ- ١٩٤٢م.
- أصول الدين، لأبي منصور البغدادي، دار صادر، بيروت.
- الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين.
- الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام، للعباس السملالي، راجعه: عبد الوهاب ابن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، مؤسسة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية.
- الإيضاح في أصول الدين، لأبي الحسن ابن الزاغوني، تحقيق: عصام السيد محمود، مركز الملك فيصل، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ . ٢٠٠٣م.
- البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين، لنور الدين الصابوني، تحقيق: د. فتح الله خليف، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩م.
- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، لأحمد بن يحيى الضبي، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو

الفضل إبراهيم، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

• تاريخ الإسلام، للذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس.

• ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض، تحقيق: سعيد أحمد أعراب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية.

• التشوف إلى رجال التصوف، لأبي يعقوب التادلي المعروف ابن الزيات، تحقيق: أحمد التوفيق، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الطبعة الثانية، ١٩٩٧م.

• تطور المذهب الأشعري في الغرب الإسلامي، ليوسف احنانة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

• التنبيه والإرشاد في علم الاعتقاد، لأبي الحجاج الضرير، تحقيق: سمير فوبيع ومحمد العمراني ونور الدين شعيبي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٤٣٥-٢٠١٤م.

• الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، لابن فرحون المالكي، تحقيق: د. محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة.

• ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: د. وليد عرفات، دار صادر، لبنان.

• سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مؤسسة الرسالة، لبنان.

• شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، للشيخ: محمد بن محمد مخلوف، دار الكتاب العربي، لبنان.

• شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، لبنان.

• شرح الإرشاد، لأبي القاسم الأنصاري، (مخطوط) محفوظ في مكتبة آيا صوفيا برقم: (١٢٠٥)، تركيا.

• شرح المواقف، للشريف الجرجاني، دار الطباعة العامرة، تركيا. وقد أرجع في بعض الأحيان إلى طبعة مطبعة السعادة، بمصر.

• شرح المقاصد، لسعد الدين التفتازاني، مطبعة الحاج محرم أفندي، تركيا، ١٣٠٥هـ.

• شرح العقيدة الأصفهانية، لابن تيمية، تحقيق: سعيد بن نصر، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

• الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم، لأبي القاسم ابن بشكوال، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس.

• العبر في خبر من غبر، للذهبي، تحقيق: فؤاد السيد، وزارة الإعلام، الكويت.

• الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض، للقاضي عياض، تحقيق: ماعر زهير جرار، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

• القول السديد في علم التوحيد، لمحمود أبو دقيقة، تحقيق: عوض الله جاد حجازي، مجمع البحوث الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

• الكتاب المتوسط في الاعتقاد والرد على من خالف السنة من ذوي البدع والإلحاد، لابن العربي المالكي، تحقيق: د. عبد الله التوراتي، دار الحديث الكتانية، المغرب.

• المحيط بالتكليف، للقاضي عبد الجبار، تحقيق: عمر السيد عزمي، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

• معالم الإيمان في معرفة أهل القيراون، لأبي زيد عبد الرحمن الدباغ، تحقيق: محمد ماضور، المكتبة العتيقة، تونس.

• المعتمد في أصول الدين، للقاضي أبي يعلى الفراء، تحقيق: د. وديع زيدان حداد.

• مقالات الإسلاميين، للشيخ أبي الحسن الأشعري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥.

• نجاة الخلف في اعتقاد السلف، لعثمان النجدي، تحقيق: علي حسن عبد الحميد، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

• نهاية الاقدام في علم الكلام، لأبي الفتح الشهرستاني، تحقيق: إلفرد جيوم، مكتبة المتنبي، القاهرة.